أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية
ANWAR GARGASH DIPLOMATIC ACADEMY

Gulf-Asia Programme

نظـرة تحليليـة | مايو 2025

برنامج العلاقات بين دول الخليج والدول الآسيوية

العلاقات بين دول الخليج وباكستان ـ من التقارب الأيديولوجي إلى عصر البراغماتية

السفير حسين حقاني

حقوق النشر: أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية 2025
بيان إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذه الوثيقة تُعبّر عن رأي المؤلف فقط ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية، باعتبارها جهة اتحادية مستقلة، وكذلك لا تُعبّر عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

السفير حسين حقاني
دبلوماسي مقيم وباحث أول في أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية في أبوظبي. وهو أيضًا باحث أول في معهد هدسون في واشنطن العاصمة وعضو في "مجلس العلاقات الخارجية". وشغل سابقًا منصب سفير باكستان لدى الولايات المتحدة وسريلانكا. وله العديد من المؤلفات ومنها "Magnificent Delusions: Pakistan, the United States and an Epic History of Misunderstanding".

ملخّص

- لطالما ارتبطت باكستان بعلاقات وثيقة مع دول الخليج، وهذه العلاقات تقوم على ثلاث ركائز رئيسية. الأولى هي العلاقة الاقتصادية، بما في ذلك وجود قوة عاملة باكستانية كبيرة تشكل تحويلاتها مصدراً حيوياً للعملة الأجنبية الواردة إلى باكستان. والثانية هي التعاون العسكري والاستخباراتي والذي يشمل أيضا التدريب والشراكة الأمنية. والثالثة هي العلاقة السياسية القائمة على الانتماء المشترك إلى العالم الإسلامي، وهي أساس العنصرين الأولين.

- لكنّ باكستان تجد صعوبةً في السنوات الأخيرة في إدراك واقع أن القيادات الجديدة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما السعودية ودولة الإمارات، تعتمد بدرجة أقل على المشاعر الأيديولوجية أو الوجدانية التي سادت في الماضي، وتركز أكثر على السياسات البراجماتية التي تعزز مصالحها الوطنية.

- أدى ضعف الاقتصاد الباكستاني، وعدم الاستقرار السياسي المزمن، والتحديات الأمنية الداخلية، إلى جانب ظهور قيادات خليجية جديدة أكثر براغماتية وأقل أيديولوجية، إلى تغيير طبيعة العلاقة. وكذلك، أثرت التغيرات الجيوسياسية التي اقترنت بصعود الهند والصين على نظرة دول الخليج إلى جنوب آسيا.

- في حين أن أعدادًا كبيرة من القوات الباكستانية كانت متمركزةً في بعض دول الخليج، مثل المملكة العربية السعودية، في الماضي، يبدو أن هذا الوضع قد انتهى. وأدى عدم قدرة باكستان على نشر قواتها بفعالية في الصراع اليمني إلى سوء تفاهم مع دول مجلس التعاون الخليجي الكبرى.

- بخلاف العوامل التاريخية وتلك المحددة آنفًا، تشير هذه النظرة التحليلية إلى أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الدائم في باكستان، وارتباطها المتصور بالجماعات الإسلامية المتطرفة، والخلافات بين قادتها العسكريين والمدنيين، فضلاً عن المواجهة بين السياسيين، كانت أيضاً عوامل ساهمت في تراجع العلاقات التي كانت مزدهرة في السابق. وطُلب من دول الخليج أن تنحاز إلى أحد الأطراف وتلعب دوراً في الصراعات الداخلية الباكستانية، وهو ما تتردد دول الخليج في القيام به.

- علاوة على ذلك، تراقب باكستان كل خطوة تدريجية في العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والهند بقلق بالغ، وتعتبرها خسارةً لها. وفي الواقع، لا تؤيد دول مجلس التعاون الخليجي سياسات باكستان الخارجية والأمنية التي تركز على الهند.

- عند الحديث عن المستقبل، ترى هذه الورقة البحثية أن التحدي الذي يواجه باكستان هو التوفيق بين صعود الهند وقبول توسع العلاقات بين دول الخليج والهند كواقع اقتصادي، والحفاظ على علاقات باكستان الفريدة مع دول الخليج من خلال وضع أولويات دول الخليج في الحسبان.

- تشير الورقة البحثية إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي يمكنها مواصلة بناء علاقاتها التاريخية مع باكستان مع السعي لتحقيق مصالحها الاقتصادية والأمنية المختلفة.

- تُمثّل عودة طالبان إلى السلطة في أفغانستان تحديًا وفرصةً في آن واحد للعلاقات بين دول الخليج وباكستان.

- تشمل الفرص الأخرى الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني، وخطط باكستان لخصخصة شركاتها الحكومية، والتي تأمل في عرضها أولاً على المستثمرين الخليجيين.

- يفتح الموقف الإيجابي تجاه الخليج الذي يبديه القادة العسكريون والمدنيون الباكستانيون الحاليون ورغبتهم المعلنة في القضاء على الجماعات المتطرفة التي تتبنى العنف، مع السعي لإرساء الاستقرار في الاقتصاد والنظام السياسي في باكستان - يفتح الطريق أمام ترسيخ العلاقات.

تفاصيل الموضوع

بعد الاستقلال عن الهند البريطانية في عام 1947، سعى قادة باكستان لفترة طويلة إلى تحقيق الأمن والدعم الاقتصادي من خلال العلاقات مع الأمة الإسلامية. وصُوِّرت علاقات باكستان مع دول الخليج في البداية للشعب الباكستاني على أنها وسيلة للتحوط ضد تخلي الغرب عنها في الصراعات مع الهند. ونظرت دول الخليج إلى باكستان باعتبارها مصدراً لتدريب أفراد الشرطة والقوات المسلحة الخليجية.

مع ذلك، فقد حدثت في العقد الماضي تقريبًا إعادة تقييم للسياسات التي تتبعها دول الخليج، ولا سيما المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. فقد صارت هذه البلدان أقل التزامًا بالأبعاد أيديولوجية وأكثر ميلًا نحو البراغماتية في سياساتها الخارجية والاقتصادية والأمنية. وهذا، إلى جانب عوامل أخرى مثل الدور الدبلوماسي القوي للهند في دعم مجموعة بريكس ودول جنوب العالم، أدى إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية بين دول الخليج والهند. وعلى الرغم من أن باكستان اعتبرت في البداية أن هذا التغيير في التوجه أمر مقلق، إلا أن ذلك لم يُضعِف العلاقات الوثيقة بين باكستان ودول مجلس التعاون الخليجي.

تنظر باكستان إلى دول الخليج باعتبارها أصدقاء الملاذ الأخير. أدى انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان في عام 2022 إلى تنامي توجه باكستان نحو الصين ودول الخليج لجذب الاستثمارات. ويشكل العمال الباكستانيون في منطقة الخليج مصدراً رئيسياً لتحويلات العملات الأجنبية الواردة إلى باكستان منذ سبعينيات القرن الماضي.

في حين لا تزال باكستان تعتمد بشدة على دول الخليج في المجال الاقتصادي، فقد طرأ تغيير خلال العقود القليلة الماضية على نظرة هذه الدول إلى علاقاتها الاقتصادية والأمنية مع باكستان. ولكن إعادة تقييم العلاقات لم تقلل من أهمية باكستان كشريك لدول الخليج. فلا يزال الباكستانيون جزءًا مهمًا من القوى العاملة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، وتجري زيارات رفيعة المستوى بين الجانبين بانتظام.

في حين أن طبيعة العلاقات بين باكستان ودول الخليج قد تطورت على مدى ثمانية عقود، إلا أن الدفء بين الشعوب والحكومات ظل ثابتًا دائمًا.

العقود الأولى: 1947-1970

تستمد العلاقات بين باكستان ودول الخليج جذورها من التاريخ والجغرافيا والثقافة. ويزيد من قوتها الروابط السياسية والاقتصادية والأمنية. وتقع سواحل باكستان على البحر العربي الذي يلتقي بخليج عمان؛ وتقع مقاطعة بلوشستان على بعد بضع مئات من الكيلومترات من مضيق هرمز.

منذ عام 1947، دأبت باكستان وقادتها على الدفاع عن قضايا العالم الإسلامي ككل، وربطوا ذلك برغبتهم في أن يُنظر إلى البلاد كأحد قادة الأمة الإسلامية. وتعود رغبة قادة باكستان في إقامة علاقات مع الدول الإسلامية الأخرى إلى آراء المسلمين الهنود في فترة ما قبل التقسيم. فقد أدى فقدان السلطة السياسية لصالح البريطانيين، وصعود القومية الديمقراطية كأيديولوجية لمناهضة الاستعمار، إلى تعزيز روابط مسلمي الهند مع العالم الإسلامي ككل خارج الهند.

اعتبر قادة باكستان المؤسسون إنشاء باكستان "معلمًا ضروريًا في المسيرة نحو الغاية المنشودة المتمثلة في التضامن الإسلامي الجامع".[1] وفي غضون بضع سنوات من الاستقلال، وقعت باكستان معاهدات صداقة مع إيران (1950) والعراق (1950) وسوريا (1950) وتركيا (1951) ومصر (1951) والمملكة العربية السعودية (1951) واليمن (1952) ولبنان (1953).[2] وتدعم باكستان صراحةً القضايا العربية والإسلامية، بدءًا من عملية التحرر من الاستعمار إلى حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.

كانت الجهود الباكستانية نيابة عن إندونيسيا (1948) والجزائر (1949-1948) وتونس (1949-1948) والمغرب (1956-1948) وإريتريا (1991-1960) مهمةً، وأدت في البداية إلى إقامة علاقات وثيقة بين هذه البلدان وباكستان. وناشدت باكستان الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على وحدة ليبيا، واقترحت إقامة صومال أكبر يضم مناطق الصومال الإيطالية والفرنسية والبريطانية وأجزاءً من إثيوبيا.[3] ودافعت باكستان عن استقلال الجزائر وتونس والمغرب في مواجهة الاعتراضات الفرنسية.[4]

كانت باكستان من أشد المدافعين عن القضية الفلسطينية في إطار سعيها الدؤوب لإثبات مكانتها كدولة إسلامية رائدة. فبعد انضمام باكستان إلى الأمم المتحدة في عام 1947، سرعان ما تبنّت القضية الفلسطينية.[5] وأثرت العلاقات الوثيقة التي ربطت باكستان بالولايات المتحدة وبريطانيا خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي سلبًا على محاولات باكستان لبناء علاقات مع الدول العربية القومية اليسارية.

وُصِف قرار باكستان بالانضمام إلى حلف بغداد الذي قادته بريطانيا (والذي ضم تركيا والعراق وبريطانيا وباكستان وإيران) في عام 1954، حتى من قبل المملكة العربية السعودية المحافظة بأنه "طعنة في صدر الدول العربية والإسلامية"، وحث السعوديون باكستان على الانسحاب من الحلف والعودة إلى الطريق المستقيم.[6] لكن العلاقات الوثيقة التي ربطت باكستان بالغرب كانت مفيدة أيضًا في السنوات اللاحقة.

أعربت الدول العربية عن تقديرها لدعم باكستان للقضية الفلسطينية.[7] واعتبرت المملكة العربية السعودية باكستان شريكًا مهمًا في جهودها الرامية إلى تعزيز الوحدة الإسلامية، لا سيما في مواجهة خطر الشيوعية. وكان الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود أحد أوائل الزوار الأجانب البارزين لباكستان عندما زارها في أبريل 1954 في زيارة استغرقت عشرة أيام.[8] وكانت باكستان من أوائل الدول الأجنبية التي زارها الملك فيصل بن عبد العزيز بعد توليه العرش. من جانبها، أقرت باكستان بالمكانة الخاصة التي تشغلها المملكة العربية السعودية في سياستها الخارجية، باعتبارها موطن الحرمين، مما يمنحها دورًا هامًا في توجهات باكستان وسياساتها.[9]

السبعينيات إلى التسعينيات

تزامن استقلال البحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1971 مع فقدان باكستان لجناحها الشرقي السابق، الذي أصبح بنغلاديش. وأدى اضطراب الأمن الذي أعقب الهزيمة العسكرية، وقلة العوامل الأخرى التي يمكن البناء عليها لإقامة العلاقات، إلى قيام باكستان بالتركيز على القواسم المشتركة بين الدول الإسلامية كأساس للعلاقات مع دول الخليج الناشئة حديثًا. وباتت المملكة العربية السعودية ودول الخليج الغنية بالنفط الناشئة حديثًا حلفاء اقتصاديين وسياسيين وأمنيين رئيسيين لباكستان في السنوات التي أعقبت انقسام البلاد.

كانت باكستان بحاجة إلى الموارد ورأس المال، وهو ما كان متوفرًا في دول الخليج، في حين باتت القوى العاملة الباكستانية عاملاً مهماً في الازدهار الاقتصادي الذي أعقب استقلال دول الخليج. وبنى العديد من حكام الخليج قصورًا لهم في باكستان وكانوا يزورون البلاد بانتظام، وخصوصًا من أجل صيد الصقور. واستضافت باكستان القمة الإسلامية الثانية في لاهور عام 1974، ولعبت دوراً رائداً في إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي (التي أصبحت فيما بعد منظمة التعاون الإسلامي).

في زيارة الملك خالد بن عبد العزيز إلى باكستان في أكتوبر 1976، التي استمرت ستة أيام، تمت الإشارة إلى الإسلام باعتباره "الرابطة التي لا تنفصم والقوة التي لا تضعف والتضامن الذي لا يلين" بين باكستان والمملكة العربية السعودية. وأعرب البلدان عن دعمهما المتبادل لاستقلالهما الوطني وسلامة أراضيهما. ودعا الملك خالد إلى تسوية نزاع كشمير وفقًا لقرارات الأمم المتحدة، بينما طالب رئيس وزراء باكستان بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وإعادة الحقوق الوطنية للفلسطينيين.[10]

منذ عام 1972، قدمت دول الخليج مرارًا وتكرارًا قروضاً ومساعدات طارئة قصيرة الأجل إلى باكستان. وساعدت القروض بدون فوائد والقروض الميسرة، فضلاً عن الودائع المودعة لدى البنك المركزي الباكستاني من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، في سد عجز ميزان المدفوعات الباكستاني في كثير من الأحيان.[11] واستثمرت دول الخليج في كل من الزراعة والصناعة في باكستان.[12] في الفترة من 1975-1974، تلقت باكستان دعماً لميزان المدفوعات قدره 770 مليون دولار، بالإضافة إلى 391 مليون دولار لدعم مشاريع محددة.[13] في 1976، قدمت دول الخليج مساعدةً أخرى بقيمة 500 مليون دولار.

منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى تسعيناته، بُنيت العديد من المساجد والمؤسسات الدينية وتمت إدارتها بدعم من المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى. وموَّل السعوديون الجامعة الإسلامية العالمية في إسلام أباد بمنحة قدرها 10 ملايين دولار. وتقع الجامعة بالقرب من مسجد فيصل، أكبر مسجد في جنوب آسيا، والذي سمي على اسم الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية، الذي قدم التمويل اللازم للمشروع. في عام 1977، تم تغيير اسم ليالبور، ثالث أكبر مدينة في إقليم البنجاب الباكستاني، إلى فيصل أباد تكريماً للملك فيصل.

صار العمال الباكستانيون عاملاً مهماً في علاقات باكستان مع دول الخليج. بحلول الثمانينيات، كان أكبر مصدر للدخل الأجنبي لباكستان هو التحويلات المالية التي يرسلها مليون باكستاني يعملون في منطقة الخليج ـ 500,000 باكستاني في المملكة العربية السعودية وحدها ـ والتي تبلغ حوالي 3 مليارات دولار سنوياً.[14] وبلغت الهجرة من باكستان إلى دول مجلس التعاون الخليجي ذروتها بين عام 1970 ومنتصف الثمانينيات. وتباطأ ذلك في التسعينيات لكنه انتعش مرة أخرى في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ونصف العمال الباكستانيين في الخليج من فئة العمالة غير الماهرة، بينما تشكل العمالة الماهرة 36 في المائة من القوة العاملة الباكستانية في المنطقة.[15]

إن قدرة باكستان على تصدير اليد العاملة إلى الشرق الأوسط جعلت التحويلات المالية مصدراً مهماً للعملة الأجنبية، وقد ازدادت أهميتها في السنوات الأخيرة. في السبعينيات وأوائل الثمانينيات، نمت التحويلات بسرعة لتصل إلى حوالي 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (حوالي 3 مليارات دولار).[16] واستمر ازدهار البناء في منطقة الخليج، الذي احتاج إلى العمال غير المهرة من باكستان، لمدة خمسة عشر عامًا (1990-1975). وخلال هذه الفترة التي استمرت 15 عامًا، حوّل الباكستانيون العاملون في الشرق الأوسط 40 مليار دولار إلى وطنهم. وساعدت هذه الأموال في سد الفجوة بين المدخرات الوطنية والاستثمارات، كما ساهمت في تحسين مستويات معيشة الفقراء غير المهرة وسكان الريف.[17]

كانت العلاقات الاستراتيجية عنصراً أساسياً في علاقات باكستان مع دول الخليج، لا سيما مع المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، ولكن أيضاً مع دول الخليج الأخرى. وقدمت المملكة العربية السعودية قروضاً ميسرة لباكستان لمساعدتها في تقوية قدرات جيشها، منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي. وفي كثير من الحالات، وافقت المملكة العربية السعودية على أن تكون الضامن كلما اشترت باكستان معدات عسكرية من الولايات المتحدة. وقد ساعد في ذلك أن كلا من المملكة العربية السعودية وباكستان حليفان للولايات المتحدة، وأن المعدات التي تم شراؤها كانت جميعها أمريكية الصنع. وكانت باكستان ترد المقابل بتوفير أفراد عسكريين.

في وقت مبكر منذ ستينيات القرن الماضي، ساعدت باكستان القوات الجوية الملكية السعودية في ردع غارات قوات اليمن الجنوبي على الحدود الجنوبية للمملكة. وخلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، كان يتمركز ما بين 15,000 و20,000 جندي باكستاني في المملكة، بعضهم يرتدون الزي العسكري السعودي.[18] وشارك الطيارون الباكستانيون بانتظام في عمليات الدفاع الجوي في المملكة العربية السعودية خلال تلك الفترة. وأثناء الصراع بين إيران والعراق (1988-1980)، نشرت باكستان حوالي 10,000 جندي باكستاني في المملكة العربية السعودية مقابل مساعدات بقيمة مليار دولار.[19]

بموجب سلسلة من الاتفاقات العسكرية مع المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة والكويت، وفرت باكستان مرافق تدريب في مؤسسات الدفاع الباكستانية لأفراد القوات المسلحة لهذه البلدان.[20] ولكن وجود القوات والمستشارين العسكريين تراجع بشدة بعد التسعينيات. في عام 2018، أُبلغت الجمعية الوطنية الباكستانية أن 1671 جنديًا من القوات المسلحة الباكستانية موجودون في المملكة العربية السعودية، و629 في قطر، و66 فقط في دولة الإمارات العربية المتحدة.[21] وقامت عُمان والبحرين بتجنيد أفراد من منطقة بلوشستان الباكستانية وتوظيف ضباط من الجيش الباكستاني في الرتب المتوسطة والدنيا في الجيش وقوات الشرطة في البلدين.

ساعد الجهاد الأفغاني لمحاربة السوفييت خلال الثمانينيات على توسيع التزام باكستان تجاه القضية الإسلامية. واستفادت باكستان من مساعدات هائلة، عسكرية واقتصادية، من الغرب ومن دول الخليج على حد سواء.[22] وكان تمويل الجهاد الأفغاني المناهض للسوفييت من قبل دول الخليج، ومحاولات مهاجمة "موطن الضعف السوفييتي" من خلال نشر الأصولية الإسلامية في آسيا الوسطى السوفييتية، متوافقاً مع تحالف باكستان مع الشرق الأوسط، في مقابل جنوب آسيا.

أدى الجهاد الأفغاني (1992-1979) ودعم باكستان اللاحق للمسلحين الإسلاميين في جامو وكشمير الخاضعة للسيطرة الهندية إلى تغييرات داخلية في باكستان. فقد برزت الجماعات الإسلامية المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين وغيرها من الحركات السياسية الإسلامية، شأنها شأن الكيانات الشيعية الطائفية المدعومة من إيران. وشهدت باكستان صراعًا بالوكالة بين الفصائل المسلحة والسياسية الموالية لإيران والموالية للعرب، والذي تفاقم بعد تعليق المساعدات الأمريكية لباكستان في عام 1990 بسبب برنامجها النووي.

خلال حرب عام 1991 التي اندلعت بسبب احتلال العراق للكويت، انحازت حكومة باكستان إلى حلفائها في مجلس التعاون الخليجي، لكنها فوجئت بمظاهرات حاشدة وغيرها من مظاهر التأييد الشعبي لصدام حسين. وبينما أيد رئيس الوزراء نواز شريف قرارات مجلس الأمن بشأن العراق، وأرسلت باكستان 11000 جندي إلى المملكة العربية السعودية، أدلى قائد الجيش الباكستاني، الجنرال أسلم بيج، بتصريحات علنية أبدى فيها دعمه لصدام حسين.[23]

كان أحد الآثار الدائمة لهذا التطور الداخلي هو الانخفاض الحاد في عدد العمال الباكستانيين في الكويت.[24] وواصلت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة النظر إلى باكستان بوصفها حليفاً مهماً. وحاول كلا البلدين مساعدة باكستان على تجاوز الأزمة في أفغانستان بعد سقوط النظام الأفغاني الذي أقامه الاتحاد السوفيتي، وبلغ ذلك ذروته بوصول حركة طالبان إلى السلطة. وتوسعت استثمارات الشركات السعودية والإماراتية في باكستان، لا سيما في قطاعي البنوك والاتصالات. وبنك الفلاح، الذي بدأ العمل في باكستان في عام 1997، هو حتى اليوم أحد أكبر البنوك الخاصة في البلاد.

الألفية الجديدة

حتى عام 2000، كانت علاقات باكستان مع دول الخليج قائمة على التعاون في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية. ولكن أدى ضعف الاقتصاد الباكستاني، وعدم الاستقرار السياسي المزمن، والتحديات الأمنية الداخلية، إلى جانب ظهور قيادات خليجية جديدة أكثر براغماتية وأقل أيديولوجية، إلى تغيير طبيعة العلاقة. علاوة على ذلك، أثرت التغيرات الجيوسياسية التي اقترنت بصعود الهند والصين على نظرة دول الخليج إلى جنوب آسيا.

في أعقاب هجمات 11 سبتمبر الإرهابية في الولايات المتحدة، عززت باكستان ودول الخليج التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. وشمل ذلك تبادل المعلومات الاستخباراتية وبرامج إعادة تأهيل المتطرفين المسلحين الإسلاميين الناشطين في باكستان وأفغانستان. وفي ظل حكومة الرئيس الجنرال برويز مشرف، دعت باكستان أيضًا شركات الخليج إلى شراء الأصول المملوكة للدولة التي كانت معروضة للخصخصة.

في حين أن التعاون الاستخباراتي كان يسير على ما يرام، واجهت الاستثمارات العديد من الصعوبات. فقد اكتشف رجال الأعمال الخليجيون أن الحكومة الباكستانية لا تستطيع دائمًا الوفاء بوعودها للمستثمرين. ولا تدعم البيروقراطية والقضاء في البلاد المستثمرين الأجانب، وقد واجهت العديد من الاستثمارات في باكستان نزاعات أو صعوبات. ومن الأمثلة البارزة على هذه الظاهرة حالة شركة "اتصالات"، وهي شركة اتصالات مقرها دولة الإمارات العربية المتحدة، التي استحوذت في عام 2006 على 26 في المائة من أسهم شركة باكستان للاتصالات المحدودة (PTCL) المملوكة للدولة.

بعد الصفقة الأولية، نشأ نزاع حول التقييم بين الحكومة الباكستانية وشركة اتصالات حول المبلغ الذي يتعين على اتصالات دفعه مقابل الأسهم. وافقت شركة اتصالات على دفع 2.6 مليار دولار مقابل حصة 26% في شركة الاتصالات الباكستانية؛ تم دفع 1.8 مليار دولار منها مقدمًا. وكان جدول سداد بقية الأموال يفترض أن أكثر من 3000 مؤسسة وشركة تابعة ستندمج في شركة الاتصالات الباكستانية. وبعد مرور ما يقرب من عقد من الزمن، بحلول عام 2015، لم تنجح السلطات الباكستانية في دمج جميع أصول شركة الاتصالات الباكستانية في الميزانية العمومية للشركة. ورفضت شركة اتصالات دفع الرصيد المتبقي حتى يتم الدمج، وتم حل المشكلة أخيرًا في عام 2021.[25]

واجهت استثمارات شركات الخليج في قطاعات أخرى كثيفة رأس المال تحديات مماثلة. في عام 2013، عرضت شركة تويرقي للصلب المحدودة (TSML)، وهي مشروع مشترك بين شركات سعودية وكورية جنوبية، إنشاء أكبر مجمع للصلب في باكستان بطاقة إنتاجية سنوية تبلغ 1.28 مليون طن. ولكن المشروع اضطر إلى تعليق الإنتاج في غضون ستة أشهر بعد أن رفضت الحكومة الباكستانية تزويد مصنع الصلب بالغاز الخام بأسعار مخفضة. في عام 2015، عرضت حكومة المملكة العربية السعودية على الشركة سعرًا أرخص للغاز إذا نقلت مصنعها إلى المملكة العربية السعودية. وأدى ذلك إلى تسريح الشركة لموظفيها بسبب عدم التوصل إلى حل لمشكلة إمدادات الغاز مع باكستان.[26]

النزاعات حول الصفقات التجارية ليس المشكلة الوحيدة التي تعيق استثمارات دول الخليج في باكستان. فلا تزال الحكومة الباكستانية تُماطل في توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع دول مجلس التعاون الخليجي، رغم أنها وعدت بتوقيعها منذ عقدين. في عام 2004، تم توقيع اتفاقية إطارية للتعاون الاقتصادي بين باكستان ودول مجلس التعاون الخليجي لبدء مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة. وبعد مرور ما يقرب من عقدين من الزمن، لا تزال العقبات قائمة، ولم يتم بعد الانتهاء من إبرام اتفاقية التجارة الحرة.

تستورد دول الخليج 90 في المائة من احتياجاتها الزراعية ومنتجات الألبان، وأبدت اهتمامًا بدخول قطاعات الأغذية والمنسوجات والزراعة في باكستان.[27] في عام 2009، وقعت شركات من دول مجلس التعاون الخليجي مذكرات تفاهم بقيمة 30 مليار دولار في قطاعات الثروة الحيوانية والزراعة والألبان في باكستان. وفي الآونة الأخيرة، في أكتوبر 2024، وقعت شركات سعودية 27 مذكرة تفاهم بقيمة 2.3 مليار دولار.[28] حتى الآن، حالت التحديات السياسية والأمنية الداخلية دون ترجمة هذه الرغبات إلى واقع ملموس.

تواصل باكستان السعي للحصول على استثمارات ضخمة من دول الخليج، لكنها لا تستطيع جذب الاستثمارات بسبب عدم قدرتها على حل مشاكلها الطويلة الأمد في مجالات البنية التحتية والطاقة والأمن. ووعدت حكومة باكستان بتحقيق تقدم في مجال المناطق الاقتصادية الخاصة أو الحوافز الضريبية للشركات الأجنبية، لكنها لم تتمكن من الوفاء بوعودها. وعلى صعيد التصدير، لا يستطيع معظم مصدري المنتجات الزراعية الباكستانيين منافسة نظرائهم الهنود بسبب التكلفة والشؤون اللوجستية. ولم يتمكن الجانبان من الاتفاق على آلية فعالة لتسوية النزاعات.

مثلما هو الحال في مجال الاستثمار، تواجه باكستان أيضًا العديد من التحديات في مجال التجارة. ففي حين تظل باكستان تعتمد بشدة على التجارة مع دول الخليج، إلا أنها لم تتمكن من توسيع صادراتها، وتشكل واردات النفط الجزء الأكبر من التجارة الثنائية بين الجانبين. على سبيل المثال، في 2008-2007، كان إجمالي واردات باكستان موزعة بنسبة 13 في المائة من المملكة العربية السعودية، و9 في المائة من دولة الإمارات، و7 في المائة من الكويت.[29] وكانت هذه الواردات من النفط والمنتجات البترولية. وفي كثير من الحالات، لم تتمكن باكستان من سداد مدفوعات وارداتها النفطية في الوقت

المحدد. وساعدت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة باكستان في عدة مناسبات على تجنب أزمة سيولة من خلال توفير نفط بمليارات الدولارات مع تأجيل السداد.[30]

واجهت رغبة باكستان في أن تظل المورد الرئيسي للعمالة إلى دول الخليج مشاكل بسبب زيادة الطلب على العمال المهرة في المنطقة، إلى جانب تنويع القوى العاملة في قطاع العمالة غير الماهرة، مما أدى إلى انخفاض أهمية باكستان في هذا المجال. وأخفقت باكستان أيضًا في الاستثمار في رأس مالها البشري على مر السنين، في حين حسنت دول أخرى في آسيا معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة وأنتجت قوة عاملة من المتعلمين المؤهلين بشكل أفضل لاقتصادات دول الخليج التي توفر فرص عمل في القطاع المالي والسياحة وتكنولوجيا المعلومات.

كذلك فإن المخاوف بشأن تأثير الإسلاميين المتطرفين والمتطرفين السياسيين في باكستان تعوق استقدام العمال من باكستان. ومع ذلك، لا تزال التحويلات المالية تسهم في الاقتصاد الباكستاني بأكثر من الاستثمار الأجنبي المباشر بكثير.[31] في عام 2022، كانت المملكة العربية السعودية تستضيف 2.1 مليون باكستاني، ودولة الإمارات العربية المتحدة تستضيف حوالي 1.27 مليون باكستاني، وهما أكبر جاليتين باكستانيتين في العالم.

في عام 2014، بلغت التدفقات الواردة من دول الخليج 61 في المائة من إجمالي عائدات التحويلات المالية.[32] بحلول عام 2018، انخفضت حصة دول مجلس التعاون الخليجي في التحويلات المالية إلى باكستان إلى 55 في المائة. في عام 2019، على الرغم من أن حجم التحويلات المالية من دول الخليج إلى باكستان بلغ 11.74 مليار دولار، إلا أن حصتها في إجمالي التحويلات المالية بلغت نحو 50 في المائة من إجمالي التحويلات المالية الواردة إلى البلاد.[33]

التغيُّر في سياسات المساعدات والأمن

بعد عقود من تقديم مساعدات اقتصادية سخية، أعربت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة مرارًا وتكرارًا لقادة باكستان على ضرورة إصلاح أوضاعهم الداخلية لجذب الاستثمارات. منذ أزمة ميزان المدفوعات التي عانت منها باكستان في أبريل 2008، ربطت الرياض وأبوظبي مساهماتهما الثنائية في الاقتصاد الباكستاني ببرامج الإصلاح الاقتصادي التي وضعها صندوق النقد الدولي. وتكرر هذا الأمر في عام 2018 عندما لجأت حكومة رئيس الوزراء عمران خان إلى صندوق النقد الدولي للحصول على القرض الثالث والعشرين لباكستان منذ عام 1959، وطلبت قروضًا من الصين والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

غالبًا ما كانت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة تُقدّم قروضًا لباكستان أو تضع أموالًا بصفة مؤقتة في البنك المركزي الباكستاني لتعزيز احتياطياته من النقد الأجنبي. في عام 2018، وافقت المملكة العربية السعودية على إيداع 3 مليارات دولار لمدة عام واحد كدعم لميزان المدفوعات. ووافقت الرياض كذلك على تسهيلات لتأجيل سداد مدفوعات استيراد النفط لمدة عام واحد.[34] وقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة لباكستان قرضًا إضافيًا بقيمة 3 مليارات دولار، وتعهدت قطر بتقديم مبلغ مماثل في 2019-2018.[35] لكن كل تعهد من هذه التعهدات كان متوافقاً مع شروط صندوق النقد الدولي لتحرير الاقتصاد.

مثلما أدى الزمن والظروف إلى تغيير العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي وباكستان، فقد طرأت تغييرات كبيرة على العلاقات الأمنية بينهما. على الرغم من أن قادة باكستان وشعبها لا يزالون يعتبرون دول الخليج حلفاء مثاليين وموثوقين، إلا أنهم يترددون في استخدام القدرات العسكرية لمكافحة التهديدات الناشئة في منطقة الخليج. وتشعر باكستان بالقلق أيضًا إزاء توسع العلاقات بين الهند ودول الخليج.

برزت الفجوة في العلاقات الأمنية عندما طلبت المملكة العربية السعودية من إسلام أباد، في أبريل 2015، طائرات وسفنًا حربية وجنودًا باكستانيين للمساعدة في الصراع في اليمن والانضمام إلى التحالف العسكري بقيادة السعودية الذي بدأ شن غارات جوية ضد قوات الحوثي في اليمن.[36] ولكن بدلًا من الموافقة على طلب دولة طالما دعمت باكستان، بما في ذلك في مشترياتها الدفاعية وأزماتها الاقتصادية، لجأت الحكومة الباكستانية إلى المراوغة واختارت اللجوء إلى البرلمان لرفض الطلب السعودي.

بعد خمسة أيام من جلسة برلمانية مشتركة، أقر المشرعون الباكستانيون قرارًا بأن "تحافظ باكستان على حيادها في النزاع حتى تتمكن من لعب دور دبلوماسي بنّاء لإنهاء الأزمة".[37] وبالمثل، عندما أعلنت المملكة العربية السعودية في ديسمبر 2015 عن تشكيل تحالف عسكري إسلامي يضم 34 عضواً لمكافحة الإرهاب، توقعت السعودية أن تنضم باكستان إلى التحالف، لكن باكستان لم تفعل ذلك.[38]

أكد رفض باكستان الانضمام إلى الحرب في اليمن والقرار الذي أصدره البرلمان الباكستاني على نقطة أنّ السعودية ودولة الإمارات لا يمكنهما توقع دعم باكستان غير المشروط لأهدافهما الاستراتيجية الإقليمية.[39] وصرّح الدكتور أنور محمد قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات آنذاك قائلًا «إن المواقف الغامضة والمتناقضة لباكستان وتركيا دليل قاطع على أن أمن العرب - من ليبيا إلى اليمن - هو مسؤولية الدول العربية وحدها».

وحذر الدكتور أنور قرقاش باكستان من أنها ستدفع "ثمنًا باهظًا" لاتخاذها ما وصفه بـ"موقف غامض". ووفقًا لما ذكره، كان على باكستان أن تتخذ موقفًا واضحًا "داعمًا لعلاقاتها الاستراتيجية" مع دول مجلس التعاون الخليجي.[40]

بالإضافة إلى البحث عن شركاء أكثر موثوقية في مجال الدفاع، فإن البلدين اللذين كانا دائماً مقربين من باكستان يشعران الآن بحرية أكبر في تطوير علاقاتهما مع الهند، التي تعتبرها باكستان تهديداً دائماً.

بغية تهدئة الأوضاع، وافقت باكستان بعد عام ونصف على تعيين قائد الجيش السابق، الجنرال رحيل شريف، لقيادة التحالف العسكري الإسلامي.[41] وعارض هذا القرار حزب المعارضة الباكستاني "حركة الإنصاف" بقيادة عمران خان، قائلًا "إنه قد يوسع الانقسام بين السنة والشيعة في باكستان ويثير غضب إيران، جارة باكستان ذات الأغلبية الشيعية في الغرب". وأصر خان على "سياسة الحياد فيما يتعلق بالصراعات في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي".[42] وكان هذا نذيرًا للتوترات التي ظهرت لاحقًا، بعد انتخاب خان رئيسًا للوزراء.

فضلًا عن ذلك، أدت سلسلة من الأخطاء التي ارتكبتها باكستان إلى تراجع قوة العلاقات، لا سيما بين دولة الإمارات وباكستان. ففي هجوم إرهابي على دار للأيتام في قندهار، في يناير 2017، قُتل خمسة دبلوماسيين إماراتيين كانوا في مهمة إنسانية في أفغانستان. وأصيب سفير دولة الإمارات لدى أفغانستان جمعة الكعبي بجروح، وتُوفي لاحقاً متأثراً بجراحه. وعلى الرغم من أن دولة الإمارات العربية المتحدة تجنبت إلقاء اللوم على أي طرف، إلا أن عبد الرازق، قائد شرطة قندهار، اتهم أجهزة الاستخبارات الباكستانية وشبكة حقاني، وهي جماعة مسلحة مرتبطة بحركة طالبان، بالوقوف وراء الهجوم.[43]

في صيف عام 2017، أعرب قادة باكستان عن استعدادهم للوساطة في حل الأزمة الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر. وتفيد التقارير بأن دول الخليج نصحت رئيس الوزراء الباكستاني "بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج".[44] بعد انتخاب عمران خان رئيسًا للوزراء في يوليو 2018، بذل ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان آل سعود والرئيس الإماراتي صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان جهودًا إضافية لتحقيق التوازن في العلاقات مع باكستان. لكن عمران خان سعى إلى توطيد العلاقات مع تركيا وإيران مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي.

في مرحلة ما، هدد خان بإنشاء بديل لمنظمة التعاون الإسلامي بالشراكة مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد. وأخرج وزير الخارجية في حكومة عمران خان، شاه محمود قرشي، الخلافات بين الرياض وإسلام أباد إلى العلن من خلال إصدار إنذار نهائي يطالب السعوديين بعقد اجتماع لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن قضية كشمير.

تواصل قائد الجيش الباكستاني، قمر جاويد باجوا، مباشرةً مع القيادة السعودية لتهدئة الوضع. لكن العلاقات عادت بعد ذلك إلى حالة الدبلوماسية العادية. ومنذ ذلك الحين، واصل قادة باكستان لقاءاتهم مع قادة دول الخليج، وفي حالة المملكة العربية السعودية كرروا مرارًا "التزام باكستان بحماية وحدة أراضي المملكة العربية السعودية".[45] ولا يزال القادة العسكريون الباكستانيون ينظرون إلى دول الخليج على أنها شركاء أمنيين مهمين، لكن طبيعة وعمق هذه الشراكة تغيرت بشدة على مر السنين.

في ضوء ذلك، لا يرى عمران خان وأتباعه ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان حليفاً لهم في عالمهم الخيالي الإسلامي العثماني الجديد، الذي يأملون في إقامته بمساعدة الصين. يعارض السعوديون الآن جماعة "الإخوان المسلمين"، ويحافظون على علاقات طيبة مع الهند، ولا يرغبون في الانخراط في معارضة تلقائية لإسرائيل. وهذا يزعج عمران خان بقدر ما يسيء إلى أردوغان. وتعاون خان مع المملكة بسبب احتياجات باكستان التبادلية، تمامًا كما خلع مؤقتًا قناعه المعادي لأمريكا ليصبح صديقًا للرئيس دونالد ترامب. لكن في قلب عمران خان، وفي قلوب معظم مؤيديه، تكمن الرغبة في إقامة نظام عالمي خيالي تهيمن فيه الصين على العالم، لكنها تسمح للمسلمين بالبقاء متفوقين في قلب بلادهم.

الحكومة الباكستانية الجديدة لديها موقف إيجابي تجاه دول الخليج. فقد أكد القادة العسكريون والمدنيون الباكستانيون الحاليون رغبتهم في القضاء على الجماعات المتطرفة التي تتبنى العنف، مع السعي لإرساء الاستقرار الاقتصادي والسياسي في باكستان. وقد يفتح ذلك الطريق أمام تحسين العلاقات في السنوات المقبلة.

الطريق إلى الأمام

كانت علاقات باكستان مع دول الخليج قوية على مدى الثمانية عقود الماضية، لكنها لا تزال دون مستوى تطلعات باكستان. ولا يزال بعض القادة الباكستانيين يسعون للحصول على الدعم لحل النزاعات مع الهند (بما في ذلك كشمير) وفقًا لشروط باكستان، ويريدون أن تُمنح باكستان مكانةً خاصةً باعتبارها القوة النووية الوحيدة في العالم الإسلامي.

لكن نظراً لعجز باكستان عن التغلب على صعوباتها الاقتصادية وعدم استعدادها لتبني أولويات دول الخليج الأمنية، فقد تكون هذه الدول تسعى إلى تحقيق شيء يكاد يكون مستحيلاً.

لا تزال باكستان مهمة لدول الخليج بسبب موقعها الجيوستراتيجي، وقوتها العاملة الكبيرة، وكونها الدولة الإسلامية الوحيدة التي تمتلك أسلحة نووية، وتاريخها الطويل من التقارب الديني والثقافي. ولكن الأسس الاقتصادية والسياسية والأمنية للعلاقات بين دول الخليج وباكستان في عام 2024 تختلف كثيرًا عما كانت عليه في عام 1974 على سبيل المثال. والأهم من ذلك أن دول مجلس التعاون الخليجي لا تؤيد بالضرورة سياسات باكستان الخارجية والأمنية المتمركزة حول الهند، كما أنها ليست مستعدة لدعم موقف باكستان بشأن كشمير كما فعلت في الماضي. يجب على إسلام أباد أن تفهم هذا التحول وتستوعبه حتى لو لم تستطع الإقرار به علناً.

يجب على باكستان أن تعترف بأولوية الاقتصاد وأهمية ما يصفه الدكتور نارايانابا جانارداان بـ "العناصر الخمسة" رأس المال والتجارة والتعاون والتواصل والمناخ ـ في العلاقات بين الدول.[46] هذه العوامل أدت إلى تنامي وتيرة التعاون بين دول الخليج والهند.[47]

يمكن أن تواصل باكستان مراقبة كل خطوة تدريجية في العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والهند بقلق بالغ واعتبارها خسارةً لها أو يمكنها تقبُّل صعود الهند وقبول توسع العلاقات بين الخليج والهند كواقع اقتصادي، مع الحفاظ على علاقتها الفريدة مع دول الخليج. وتستطيع دول مجلس التعاون الخليجي مواصلة بناء علاقاتها التاريخية مع باكستان مع السعي لتحقيق مصالحها الاقتصادية والأمنية المختلفة.

هناك دلائل على أن البراغماتية بدأت تسود، وخلال العامين الماضيين، تم التفاوض على العديد من المشاريع الاستثمارية بين دول الخليج وباكستان. ومن التطورات المهمة توقيع اتفاقية تجارة حرة أولية بين باكستان ودول مجلس التعاون الخليجي في أكتوبر 2023.[48] في يونيو 2023، أنشأت باكستان مجلسًا خاصًا لتيسير الاستثمار (SIFC)، وهو منتدى مختلط مدني-عسكري، لتسريع عملية صنع القرار وتشجيع الاستثمار من الدول الأجنبية، لا سيما الحلفاء التاريخيون مثل دول الخليج.[49]

لا يزال التعاون الأمني أحد الاعتبارات. على سبيل المثال، في أغسطس 2022، وقعت باكستان اتفاقية مع قطر لتوفير 4500 جندي لحفظ الأمن خلال بطولة كأس العالم لكرة القدم التي أقيمت في نوفمبر في هذه الدولة الخليجية.[50]

في يناير 2023، وجّه ولي عهد المملكة العربية السعودية الأمير محمد بن سلمان الصندوق السعودي للتنمية بإجراء دراسة لاستكشاف سبل زيادة مساعدات واستثمارات المملكة في باكستان. ويقدم هذا الصندوق قروضاً ميسرة ومنحاً إلى البلدان النامية، غالباً لدعم الحلفاء. وتهدف الدراسة إلى تقييم تأثير زيادة وديعة المملكة في البنك المركزي الباكستاني من 3 مليارات دولار إلى 5 مليارات دولار. وستقيّم الدراسة أيضا خطط زيادة الاستثمارات في باكستان إلى 10 مليارات دولار.[51]

بعد ثلاثة عشر شهراً، في أبريل 2024، أعلن وزير الخارجية السعودي بعد زيارة إلى باكستان ولقاء مع نظيره الباكستاني إسحاق دار، أن المملكة تهدف إلى المضي قدماً في تسريع تعهدات الاستثمار بقيمة 5 مليارات دولار. وبلغت قيمة مذكرات التفاهم الـ 34 الموقعة 2.8 مليار دولار. بحلول ديسمبر 2024، تم تفعيل سبع من هذه المذكرات البالغ عددها 34 مذكرة وترجمتها إلى اتفاقيات بقيمة 560 مليون دولار.[52]

في يوليو 2023، وقعت مجموعة موانئ أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقية امتياز مدتها 50 عاماً مع صندوق ميناء كراتشي لتشغيل محطة بوابة كراتشي المحدودة. وفقًا للاتفاقية، ستستثمر المجموعة الإماراتية 220 مليون دولار أمريكي لبناء البنية التحتية خلال السنوات العشر الأولى من الاتفاقية. علاوة على ذلك، ستقوم مجموعتان مقرهما دولة الإمارات العربية المتحدة، وهما مجموعة موانئ أبوظبي وكحيل تيرمينالز، بتشغيل وتطوير الأرصفة من 6 إلى 9 في الرصيف الشرقي لميناء كراتشي.[53] بعد تسعة أشهر، في فبراير 2024، وقعت مجموعة موانئ أبوظبي الإماراتية اتفاقية امتياز مدتها 25 عامًا مع صندوق ميناء كراتشي لتطوير وتشغيل وإدارة أرصفة البضائع السائبة والبضائع العامة من 11 إلى 17 في الرصيف الشرقي لميناء كراتشي.[54]

في مايو 2024، بعد وقت قصير من اجتماع بين رئيس الدولة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد، وشهباز شريف، رئيس وزراء باكستان، تم الإعلان عن تعهد دولة الإمارات باستثمار 10 مليارات دولار في باكستان.[55] وتعد خطط باكستان لخصخصة الشركات المملوكة للدولة، والتي تأمل في عرضها أولاً على المستثمرين الخليجيين، فرصةً كبيرةً للاستثمار. ولكن لتحقيق ذلك، يتعين على باكستان تهيئة بيئة مواتية للاستثمار وضمان احترام العقود.

مع ذلك، فإن حقيقة أن التجارة والاستثمار أصبحا محور المناقشات بين باكستان ودول الخليج يمثل تحولاً إيجابياً في النموذج السائد. ومن المرتقب أن يشكل التعاون الاقتصادي أساساً متيناً للعلاقات في المستقبل، ليحل محل التركيز السابق على التقارب الأيديولوجي والاعتبارات الجيوسياسية.

قد يكون هناك أيضا تقارب بين المصالح الاقتصادية والتطورات الجيوسياسية. حيث تُمثِّل عودة طالبان إلى السلطة في أفغانستان تحديًا وفرصةً في آن واحد للعلاقات بين دول الخليج وباكستان. يمكن أن تكون باكستان مفترق طرق للتجارة مع آسيا الوسطى عبر أفغانستان. وهناك فعلًا بعض الأحاديث عن استثمار دولة الإمارات العربية المتحدة في خط سكة حديد يربط أوزبكستان وباكستان عبر أفغانستان، كبديل للخطوط الحديدية الحالية التي تمر عبر هرات في أفغانستان إلى الموانئ الإيرانية. وتشمل الفرص الأخرى الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني (CPEC) والممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، اللذين يمكن أن تستفيد منهما جميع دول جنوب آسيا بمجرد تحسن العلاقات بين الهند وباكستان.

Endnotes

1. S.M. Burke, Pakistan's Foreign Policy: An Historical Analysis. (London: Oxford University Press.1973), p 65.
2. Aslam Siddiqui, Pakistan Seeks Security, (Lahore: Longman & Greens, 1960), pp 90-91.
3. S.M. Burke, Pakistan's Foreign Policy: An Historical Analysis, (London: Oxford University Press.1973), p 140.
4. S.M. Burke, Pakistan's Foreign Policy: An Historical Analysis, (London: Oxford University Press.1973), p. 141.
5. Cited in S.M. Burke, Pakistan's Foreign Policy: An Historical Analysis, (London: Oxford University Press.1973), p 137.
6. Dawn Editorial, September 26, 1955.
7. Pakistan Times Editorial, December 24, 1947.
8. Dawn, April 17, 1954.
9. Sajjad Ashraf 'Pakistan's Interests in the Gulf,' in A New Gulf Security Architecture: Prospects and Challenges for an Asian Role, (eds) Ranjit Gupta, Abubaker Bagader, Talmiz Ahmad, N. Janardhan, (Gerlach Press, 2014), p 95.
10. Anwar H Syed, "Pakistan in 1976 – Business as Usual," Asian Survey, 17(2), 1977, p 188.
11. Anwar H Syed, "Pakistan in 1976 – Business as Usual," Asian Survey, 17(2), 1977, p 188.
12. Richard Wheeler, "Pakistan in 1975," Asian Survey, 16(2), 1976, p.118.
13. W. Eric Gustafson, "Economic Problems of Pakistan Under Bhutto," Asian Survey, 16(4), 1976, p 373.
14. W. Howard Wriggins, "The Balancing Process in Pakistan's Foreign Policy," in Lawrence Ziring, et al., eds., Pakistan: The Long View, (Durham, North Carolina: Duke University Press, 1977), pp. 301-40.
15. Ginu Zacharia Oommen, "South Asia–Gulf migratory corridor: emerging patterns, prospects and challenges," Journal of Migration and Development, 2016, Vol 5:3, p 398.
16. Udo Kock and Yan Sun, 'Remittances in Pakistan: Why They Have Gone Up and Why They Are Not Coming Down,' The Pakistan Development Review, Autumn 2011, Vol. 50, No. 3 (Autumn 2011), p 190.
17. Sajjad Ashraf 'Pakistan's Interests in the Gulf,' in A New Gulf Security Architecture: Prospects and Challenges for an Asian Role, (eds) Ranjit Gupta, Abubaker Bagader, Talmiz Ahmad, N. Janardhan, (Gerlach Press, 2014), p 100.
18. Sajjad Ashraf 'Pakistan's Interests in the Gulf,' in A New Gulf Security Architecture: Prospects and Challenges for an Asian Role, (eds) Ranjit Gupta, Abubaker Bagader, Talmiz Ahmad, N. Janardhan, (Gerlach Press, 2014), p 104.
19. Khalid Bin Sayeed, "Pakistan in 1983: internal stresses more serious than external problems," Asian Survey, 24(2), 1984, p 228.
20. Taken from Jamal Rashid. "Pakistan and the Central Command." MERIP Middle East Report 141 (July–August 1986): 28–34.' Roedad Khan, The American Papers: Secret and Confidential India-Pakistan-Bangladesh Documents, 1965–1973, (Karachi: Oxford University Press, 1999), pp 937-943.
21. Arhama Siddiqa, 'The Convergence of Pakistan and Gulf Strategic Interests: An Assessment,' Center for Middle Eastern Studies, Turkey, 2020.

22. During the Afghan jihad the SU sent between $36 million and $48million worth of military equipment since the communist revolution started; US and Saudi and Chinese aid totaled to $6 to $12 million. Cited by Steve Coll, Ghost Wars: The Secret History of the CIA, Afghanistan, and Bin Laden, from the Soviet Invasion to September 10, 2001, (New York: The Penguin Press, 2004), pp 101-102.

23. Rais A Khan, "Pakistan in 1991: Light and Shadows," Asian Survey, 32 (2), p 205.

24. Rais A Khan, "Pakistan in 1991: Light and Shadows," Asian Survey, 32 (2), p 200.

25. James Barton, 'Etisalat settles valuation dispute with Pakistan's government,' Developing Telecoms, September 24, 2021.

26. 'Tuwairqi Steel to lay off 1,000 workers,' Dawn, January 29, 2015.

27. Sajjad Ashraf, 'Pakistan's Interests in the Gulf,' in A New Gulf Security Architecture: Prospects and Challenges for an Asian Role, (eds) Ranjit Gupta, Abubaker Bagader, Talmiz Ahmad, N. Janardhan, (Gerlach Press, 2014), p 102.

28. 'Pakistan, Saudi Arabia sign MoUs valuing $2.2bn in multiple sectors,' Dawn, October 10, 2024.

29. S. Akbar Zaidi, 'Growing Influence of the West Asian States on Pakistan,' Economic and Political Weekly, August- September 2009, Vol. 44, No. 35, p 9.

30. Sajjad Ashraf, 'Pakistan's Interests in the Gulf,' in A New Gulf Security Architecture: Prospects and Challenges for an Asian Role, (eds) Ranjit Gupta, Abubaker Bagader, Talmiz Ahmad, N. Janardhan, (Gerlach Press, 2014), p 100.

31. S. Akbar Zaidi, 'Growing Influence of the West Asian States on Pakistan,' Economic and Political Weekly, August- September 2009, Vol. 44, No. 35, p 9.

32. M. Shabbir, 'Pakistan's potential role vis-a-vis Arabian and Persian Gulf flanks of the Gulf", Institute for Strategic Studies, Research and Analysis (ISSRA) Paper, National Defence University, 2014, p. 137.

33. 'Arhama Siddiqa, 'The Convergence of Pakistan and Gulf Strategic Interests: An Assessment,' Center for Middle Eastern Studies, Turkey, 2020.

34. Ministry of Foreign Affairs Pakistan, 'Prime Minister's visit to Saudi Arabia results in significant understandings between Pakistan and Saudi Arabia', Press Release 334/2018, (23 October 2018).

35. Rana, 'Qatar also offers US $3 billion to Pakistan', The Express Tribune, June 24, 2019, and 'Pakistan to get $3 billion loan from the UAE, eyes deferred oil payments', Reuters, December 21, 2018.

36. Raja Asghar, 'Saudis want jets, ships and troops from Pakistan,' Dawn, April 7, 2015.

37. 'Parliament calls for neutrality in Yemen conflict,' Dawn, April 10, 2015.

38. Noah Browning, 'Saudi Arabia announces 34-state Islamic military alliance against terrorism,' Reuters, December 14, 2015.

39. Md. Muddassir Quamar (2018), 'The Changing Nature of the Pakistan Factor in India-Gulf Relations: An Indian Perspective,' Asian Affairs, 49:4, p 635.

40. UAE minister warns Pakistan of 'heavy price for ambiguous stand' on Yemen, Dawn, April 11, 2015.

41. Salman Masood and Ben Hubbard, 'Pakistan Approves Military Hero to Head Tricky Saudi-Led Alliance,' New York Times, April 2, 2017.

42. Salman Masood and Ben Hubbard, 'Pakistan Approves Military Hero to Head Tricky Saudi-Led Alliance,' New York Times, April 2, 2017.

43. ‘Afghan officials probe attacks as death toll rises past 50,’ Reuters, January 11, 2017

44. Md. Muddassir Quamar (2018) ‘The Changing Nature of the Pakistan Factor in India-Gulf Relations: An Indian Perspective,’ Asian Affairs, 49:4, p 635.

45. ‘General Qamar Bajwa calls on Saudi King Salman, vows to guard Holy Mosques’, Dawn, December 18, 2016.

46. Narayanappa Janardhan and Husain Haqqani, ‘The expansion of BRICS signals shift away from the West, not a turn against it,’ The Hill, October 28, 2024.

47. Sajjad Ashraf ‘Pakistan’s Interests in the Gulf,’ in A New Gulf Security Architecture: Prospects and Challenges for an Asian Role, (eds) Ranjit Gupta, Abubaker Bagader, Talmiz Ahmad, N. Janardhan, (Gerlach Press, 2014), p 103.

48. ‘GCC Secretary General: Preliminary GCC-Pakistan FTA Reflects Importance of Strengthening Trade Relations with Countries, Blocs,’ Saudi Press Agency, September 29, 2023.

49. ‘Prime Minister approves the establishment of an SIFC under the Economic Revival Plan,’ Pakistan Today, June 20, 2023.

50. ‘Pakistan approves agreement to send 4500 troops to Qatar for 2022 FIFA World Cup security,’ Reuters, August 22, 2022.

51. ‘MbS orders feasibility study to increase investment in Pakistan,’ Al-Arabiyya, January 10, 2023.

52. ‘Pakistan says 7 of 34 MoUs recently signed with Riyadh actualized into deals worth $560 million,’ Arab News, December 2, 2024.

53. ‘Pakistan to lease part of Karachi port to UAE for $220 million,’ Agence France-Presse, June 22, 2023.

54. ‘UAE’s AD Ports signs 25-year concession deal with Karachi Port Trust,’ Gulf Business, February 5, 2024.

55. ‘UAE offers to invest $10 billion in Pakistan,’ Associated Press, May 23, 2024.